بحوث ودراسات

مشروع الإسلام الحضاريّ: المفهوم والغاية والمرتكزات "رؤية نقدية"

قطب مصطفى سانو*

مدخل معرفي: المسألة الحضارية:

ثمة همّ من الهموم الفكريّة والمعرفيّة والعلميّة التي لا تفتأ تملأ -بضراوة شديدة- جوانح أولئك الغيارى من أبناء الأمة، ولا تبرح تشغل -بعمق- أذهان المصلحين وأفكارهم، إنّه همّ استعادة تلك العافية الحضاريّة، والإمكان الحضاريّ، والنهوض الحضاريّ، والمشاركة الحضاريّة، والوراثة الحضاريّة التي كانت ذات يوم للأمّة الغرّاء إنقاذاً للبشريّة جمعاء مما تعانيه من قلق فكريّ، واضطراب منهجيّ، وضنكٍ معيشيّ، وتفكك اجتماعيّ، فضلاً عن ذلك الانفلات العارم للأمن والأمان والاستقرار.

ولئن كانت الغاية المرجوة من نشوء الحضارات وقيامها تتمثل في توفير الأمن الفكريّ، وضمان الأمان المعرفيّ، وتوطيد الاستقرار الاجتماعيّ، وتعميم الرفاهة المعيشيّة، وبثّ ثقافة السلم وروح السلام، وإشاعة الرحمة والمودّة في الأرجاء، بل لئن كانت المهمّة الأولى للحضارات إحقاق الحقّ، والقضاء المبرم على جميع أشكال الغلو والاستبداد والاستعباد، فإنّ الحضارة السائدة اليوم لا نخالها تمكنت -حتى هذه اللحظة- من تحقيق تلك الغايات الحضاريّة المنشودة، ولا نحسبها قادرة في الأيام القادمات على تحقيق المهام الحضاريّة القارّة، ذلك لعدم تمثلها تلكم القيم والمبادئ والمنطلقات التي تعصم الحضارات من الجور والاستعلاء!

---

* عضو منتدب بمجمع الفقه الإسلامي الدوليّ، وأستاذ أصول الفقه والفقه المقارن في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ووكيل الجامعة لشؤون الابتكارات العلمية والعلاقات الدوليّة. drsano@hotmail.com

ولئن أقام الإسلام ذات يوم حضارة سعدت البشريّة والكائنات في ظلّها، ورفرفت تحت رايتها تلك الآمال الحضاريّة، ولئن قامت وانبثقت تلك الحضارة عن وعي عميق بتلك القيم الحضاريّة العليا، وعن تطبيق رشيد للمبادئ الحضاريّة السامية التي رسمها كتاب الله المجيد وسنّه نبيه الكريم، فإنّ الأفول المشؤوم لذلك الوجود الحضاريّ للأمة يعود –في خلدنا– إلى اختلال فهم الأجيال لتلك القيم الحضاريّة الرصينة، وإلى انعدام الالتزام الذاتي والموضوعيّ بتلك المبادئ الحضاريّة، فضلاً عن غيابٍ مؤلم لذلك الغذاء الهانئ الموجّه للحضارات والمتمثل في الفكر النير والعمل الصالح.

وتأسيساً على هذا، فإنّ هذه الدراسة تروم تحرير القول في المسألة الحضاريّة، وسبل استعادة الأمة تلك العافية الحضارية التي افتقدتها، منطلقين في هذا الطرح من ذلك المشروع الحضاريّ الذي تبنته دولة ماليزيا لتحقيق هذا الأمل الذي طال انتظاره. وبطبيعة الحال، ليس من ريب في أنّ ثمة أهميّة في تبني دولة إسلاميّة بمنزلة ماليزيا لهذا المشروع النهضويّ التنمويّ، وذلك انطلاقاً مما تشهده ماليزيا من نهضة علميّة وتقنية شاملة، تعدّ محلّ فخر واعتزاز لجميع المسلمين في أنحاء العالم.

وتتكون هذه الدراسة من مدخل معرفي وثلاثة مباحث أساسيّة؛ إذ عُني المدخل المعرفيّ بحديث مقتضب عن المسألة الحضاريّة وموقع الأمة في المرحلة الراهنة، وأما المبحث الأول، فتناول بالتحقيق مصطلح الإسلام الحضاريّ مفهوما وغاية، وتصدّى المبحث الثاني لتحرير القول في أهمّ مبادئ الإسلام الحضاريّ كما تطرحها دولة ماليزيا، وتناول المبحث الثالث تحليلاً لمرتكزات مقترحة لمشروع الفهم الحضاريّ للإسلام.

لئن كان من المتفق عليه بين المعنيين بالمسألة الحضاريّة أنّ كلّ الحضارات الإنسانيّة لا بدّ لها من أن تمرّ بدورتي الميلاد والأفول، انطلاقاً من سُنّة التدافع والتداول التي أرادها خالق الكون وبارئه مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (آل عمران: ١٤٠) فإنّ الحقيقة التي لا يمارى فيها هي أنّ

حضارة الأمّة الإسلاميّة لا تزال تعيش اليوم حالة أفول منذ قرون، والخشية المسؤولة أن يطول الغياب الحضاريّ للأمّة، وأن تعجز عن استعادة دورها الحضاريّ عند الدورة الحضاريّة القادمة.

وما دامت حضارة الأمة قد أفلت منذ قرون، فإنّه من الممكن أن تشرق حضارتها من جديد، إذ إنّ الحضارة إذا أفلت في مكان، فإنّها تظهر في مكان آخر، غير أنّ ظهورها في ذلك المكان الآخر يتوقف على مدى توافر ذلك المكان على المؤهّلات الحضاريّة المتمثّلة في التزامها بالقيم الحضاريّة وتفعيلها العمل بالمبادئ الحضاريّة. والأشدّ من هذا، أنّ الحضارة المعاصرة الغالبة اليوم "...تحاول السيطرة على المشرق والمغرب معاً لتكون الحركة الحضاريّة في إطارها، بل لعلّها تحاول هضم الحضارات جميعاً، والتقوّي بها، وصبغها بصبغتها الحضاريّة... ."[١]

ولعل من المتفق عليه أيضاً بين مؤرخة تاريخ الحضارات والعمران البشريّ[٢] أنّ "دورة الحضارة تبدأ حين تدخل التاريخ فكرة دينية معيّنة، وتنتهي حين تفقد الروح هيمنتها على الغرائز، ولكن الإنسان قبل بدء دورة من الدورات الحضاريّة، أو عند بدايتها يكون في حالة سابقة للحضارة، وفي نهاية الدورة يكون قد تفسخ حضاريّاً، ودخل في عهد ما بعد الحضارة، وأن إنسان ما قبل الحضارة يظل على استعداد للدخول في دورة الحضارة إذا آمن بفكرة معيّنة، أما إنسان ما بعد الحضارة، فإنّه لن يكون قادراً على إنجاز عمل حضاريّ جديد إلا إذا تغير جذريّاً، ويجعل من إعادة البناء الحضاري أمرا ممكن التحقيق."[٣]

---

[١] حسنة، عمر عبيد. **الوراثة الحضارية**، دمشق: المكتب الإسلامي، طبعة أولى، عام ٢٠٠٣م، ص٥٣.

[٢] ابن خلدون، عبد الرحمن. **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، القاهرة: دار الفجر للتراث، طبعة أولى، لعام ٢٠٠٤م، فصل: في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص ص٢٢٠ وما بعدها.

[٣] ابن نبي، مالك. **ميلاد مجتمع**، ص١٤٠، وما بعدها. وانظر كذلك:

- ابن نبي، مالك. **شروط النهضة**، ص٧، وما بعدها.
- الجفائري، محمد عبد السلام. **مشكلات الحضارة عند مالك بن نبي**، ليبيا: الدار العربية للكتاب، طبعة عام ١٩٨٤م، ص٢١٠.

وبالنظر في حالة الأمة الإسلاميّة، نجدها تصنّف ضمن أمم "ما بعد حضارة"، وبذلك فإنّ استجابتها لمقتضيات الحضارة ومتطلباتها أبطأ وأعقد من سواها، مما يتطلب تضافر الجهود الفكريّة والعلميّة والعمليّة من أجل تعزيز وعي أبناء الأمة، وترسيخ فهمهم لجملة من القيم والمبادئ والمرتكزات المعنويّة والماديّة، التي يتوقف عليها توقفاً أساساً تحقيق دورة حضاريّة أخرى للأمة في العصر الراهن.

ومن غير المنكور أنّ ثمة ضعفاً في وعي السواد الأعظم من أبناء الأمة بتلك القيم والمبادئ الحضاريّة، كما أنّ ثمّ اضطراباً ووهناً في تمثل عموم الأمة لمقتضيات تلك القيم والمبادئ؛ الأمر الذي يستوجب إحداث نقلة حضاريّة في فهم أبناء الأمة لتلك القيم والمبادئ، قصد إعادة تشكيل العقل المسلم القادر على الإسهام بفعاليّة في حركة استعادة العافية الحضاريّة لعموم الأمة في المستقبل المنظور.

أولاً: مصطلح الإسلام الحضاريّ: المفهوم والغاية

من نافلة القول إنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ من المصطلحات المستحدثة، ويحوم حوله العديد من التساؤلات والاستفسارات في الأوساط السياسيّة والدينيّة داخل ماليزيا، لذلك فإنّنا نرى أن نعنى بعرض المراد به في أطروحات الدولة الماليزيّة، ثم نعقب ذلك بعرض تعريف له انتهى إليه أحد المفكّرين المعاصرين المهتمين بهذا المصطلح، ومن ثم نعرض تصورنا لهذا المصطلح.

١. مفهوم الإسلام الحضاريّ على المستوى الرسميّ:

لقد أمسى هذا المصطلح -كما أسلفنا- معبّراً عن مشروع حضاريّ تروم دولة ماليزيا القيام به في العصر الحاضر، ويعود تاريخ تبني الدولة لهذا المشروع إلى تلك الأيام الأولى التي تولّى فيها عبد الله بن الحاج أحمد بدوي رئاسة الوزراء بماليزيا؛ إذ أعلن عن تبني الدولة لهذا المشروع في خطابه التاريخي أمام الجمعية العمومية للحزب الحاكم وذلك في شهر ديسمبر لعام ٢٠٠٣م.

وفي عام ٢٠٠٤م، قامت الدولة -ممثّلة في مصلحة الشؤون الإسلاميّة بمكتب رئيس الوزراء- بدعوة الجامعات والمعاهد والمؤسّسات العلميّة والفكريّة والاستراتيجيّة إلى تسليط الضوء على آفاق المشروع ومبادئه، وطرق تحقيقه في أرض الواقع، فضلاً عن ضرورة تعزيز وعي الناس بالمشروع، وتوالت -منذئذٍ- الجهود الفكريّة والعلميّة المتعاقبة، من خلال سلسلة متراكمة من المؤتمرات والندوات والمؤلفات والنشرات، بدءاً بصياغة تعريفٍ علميٍّ واضحٍ للمصطلح، ومرورًا بضبطٍ محكمٍ لما يحمله المصطلح من دلالاتٍ فكريّةٍ، ومبادئَ علميّةٍ لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع مقررات الشرع الحنيف، وعروجًا على البرامج النهضويّة والتنمويّة التي يرمز إليها المشروع، بغية استعادة رصينة للشهود الحضاريّ المكين للأمة الإسلاميّة بشكل عامّ، ولدولة ماليزيا بشكل خاصّ، وانتهاءً بالمناهج العمليّة والمشاريع التربويّة التي يرنو المشروع إلى صيرورتها جزءً لا يتجزأ من واقع الأمة.

ولئن بذلت مصلحة الشؤون الإسلاميّة ما وسعها من جهد في الجانب التعريفيّ التوضيحي التنويريّ، فإنّها لم تتوان في الردّ على ذلك الإشكال والاعتراض الذي أبداه حزب المعارضة الماليزي الإسلاميّ (PAS)؛ إذ إنّهم عدّوه مصطلحاً معبّراً عن مذهب جديدٍ يُضاف إلى المذاهب الإسلاميّة القارّة، كما ذهبوا إلى عدّ المصطلح تجزئة للشأن الإسلاميّ وتلبية للتوجهات الراغبة في التساهل إزاء الهيمنة القائمة التي فرضتها القوى العالميّة المتنفذة في المصائر والضمائر!

وقد كان من جملة الردود الحاسمة والواضحة على اعتراضات تلك الأوساط، ما ردّدته رئاسة الدولة ووزارات الدولة المعنيّة في: الصحف، والجرائد، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، بأنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ ليس تعبيرًا عن تعاليم جديدة، وليس مذهبًا حديثًا، ولا دينًا جديدًا، بل إنّه وجهة نظر جديدة تريد الحكومة

من خلالها تكملة خططها وبرامجها من أجل تكوين مجتمع متحضر ومتميّز قادر على معايشة مبادئ الإسلام بصورة شاملة.[٤]

وقد أصدرت مصلحة الشؤون الإسلاميّة كتيّباً يرفع النقاب عن غاية الدولة ومقصدها من تبني هذا المصطلح، وعرّف مصطلح الإسلام الحضاري بما يلي:

"...يراد بكلمة "الإسلام الحضاريّ" الإسلام الذي يركّز على جانب التمدن وبناء الحضارة. ويقال باللغة الإنجليزيّة "Civilizational Islam" ويقابله باللغة العربيّة "الإسلام الحضاريّ" ونعني به النظام المتكامل (المنـزّل) من ربّ العالمين... وبالتعريف الكامل لهذا المبدأ نرى أنّه عبارة عن وسيلة من وسائل تطوير الإنسان والمجتمع والدولة بصورة متميّزة، وشموليّة قائمة على أسس التمدن الإسلاميّ."[٥]

وأراد الكتيّب أن يسلط مزيداً من الضوء على المراد بهذا المصطلح، فيقول: "...ويتضح من هذا التعريف ما يأتي:

١. إنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ أكثر شموليّة وكمالا من المبادئ والمفاهيم المقتصرة على جوانب جزئيّة من الدين.

٢. إنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ يتمثل في التعاليم الإسلاميّة التي تهتم بجوانب الحياة المختلفة من أجل رفع مستوى معيشة المجتمع المتمدن، ومن ثمّ إعداد أبنائه لمواجهة مختلف تحديات العصر الحديث، عصر ثورة الاتصالات والمعلومات والعولمة، والاقتصاد العالمي، وتيار الماديّة البحتة، وأزمة الحفاظ على الشخصية الذاتيّة، والغزو الفكريّ.

٣. إنّ هذا المبدأ يركّز على أهميّة الشعائر الدينية في بناء حضارة الأمة، حيث إنّ الاستقرار الروحيّ والنظرة المتزنة للحياة والقيم العالية تعدّ ركيزة الحضارة الخالدة."[٦]

---

[٤] انظر: كلمة رئيس الوزراء في مقدّمة الكتيب التعريفيّ، **بمنهج الإسلام الحضاريّ**، كوالالمبور: مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا، طبعة أولى، ٢٠٠٦م، ص٢-٤.

[٥] المرجع السابق، ص٩.

[٦] المرجع السابق، ص٩-١٠، بتصرف.

وإذا كان هذا المفهوم لمصطلح الإسلام الحضاريّ يمثّل مفهوما قارّاً لدى دولة من دول العالم الإسلاميّ، فإنّ ثمة مفكّرين وكتّابًا في العالم الإسلاميّ عنوا -من قبلُ- بصياغة مفهوم له، ومن أولئك الكتّاب تركي الحمد، صاحب كتاب السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم؛ إذ حدّد ذلك الكتاب المراد بمصطلح الإسلام الحضاريّ بقوله:

"إنّ الإسلام الحضاريّ هو تلك المبادئ العامة والقيم الشاملة المجرّدة التي في حدودها تنبع "تعددية" معيّنة، وكلها إسلاميّة، مناقضة كلّ التناقض تلك الشموليّة، والأحاديّة، وسلطة الرأي الواحد التي تقول بها "الأحزاب" الإسلاميّة، كلّ على اختلاف مشربه، واختلاف إدراكه، واختلاف هدفه." [٧]

ولم يكتف الكاتب بهذا التعريف، بل أحسّ في قرارة نفسه بضرورة إضفاء مزيد من الضوء على المراد بهذا المصطلح، فقال معقّبا ومقرّراً:

"...من أجل إيضاح المقصود بـ "الإسلام الحضاريّ"، فإنّ ضرب المثل، وعقد المقارنة مسألة لازمة. فعندما نتحدث عن الحضارة الغربيّة، فهل نتحدث في هذا المجال عن حضارة الإغريق والرومان من الناحية الزمنية، أم أننا نتحدث عن الأسلوب الأميركي في الحياة أو الروسي أو الإنجليزي أو الفرنسي، أو الأوروبي الغربيّ أو الشرقيّ؟ وعندما نتحدّث عن الحضارة الغربيّة، فهل نحن نتحدث عن الليبراليّة، أم الشموليّة، الرأسماليّة أم الشيوعيّة؟ عن هيغل أم عن جون ستيوارت مل، أم عن ادموند بيرك وغيرهم.؟ الحقيقة أنّنا عندما نفعل ذلك، فإنّنا نتحدث عن كل هؤلاء، وكل تلك التيارات والأنظمة: كلها إفرازات للحضارة الغربيّة، بمعنى أنّها تدور في فلك المبادئ العامة والقيم الشاملة للحضارة الغربيّة، وتتحدّد بحدود تلك الحضارة التي هي ذات المبادئ والمثل والقيم.

---

[٧] الحمد، تركي. **السياسة بين الحلال والحرام: أنتم أعلم بأمور دنياكم**، بيروت: دار الساقي، الطبعة الرابعة، لعام ٢٠٠٦م، ص٤١.

وبالمنطق نفسه، فإنّنا وعندما نتحدث عن الحضارة الإسلاميّة أو الإسلام الحضاريّ، فإنّنا نتحدث عن الراشدين، والأمويين، والعباسيّين (من ناحية الأنظمة السياسيّة)، كما أنّنا نتحدث عن فقه أهل السنّة، وكلام المعتزلة، والأشاعرة، وفلسفة الفارابي، وابن سينا، والكندي، وأدب الجاحظ والأصبهاني... فهذه الأشياء كلها إنّما تنتمي إلى الحضارة الإسلاميّة وفي فلكها تدور، وضمن حدودها أنتجت وانبعثت، بمعنى أنّ كل هذه النظم والتيارات والمذاهب والمجهودات الفكريّة والجماعيّة إنّما هي خاضعة –وفق تفسيرات مختلفة وإدراك مختلف– للمبادئ العامّة والقيم الشاملة للإسلام وفق تعدديّة معيّنة كانت، أي هذه التعدديّة، مهماز الحركة، وباعث التقدم والإنتاج في حضارة الإسلام عندما كانت سيّدة العالم وروح عصر ذلك الزمان."[٨]

ولئن تجاوز المفهوم الأول (الرسميّ) لمصطلح الإسلام الحضاريّ التعرض للمصطلح المقابل أو المناقض له، فإنّ المفهوم الثاني (الفكريّ) أصرّ على ضرورة إجراء مقابلة بين المصطلح ومصطلح مناقض له في تصور الكاتب، وهو ما سمّاه الكاتب "الإسلام الحزبيّ"، وفي هذا يقول: "...وعندما يكون الحديث عن الإسلام "الحزبيّ"، فإنّ ذلك يقود إلى حديث آخر، ألا وهو "الإسلام الحضاريّ" الذي أوسع وأشمل وأرقى من "الإسلام الحزبيّ"...الإسلام الحضاريّ هذا هو الذي بسيادته ساد المسلمون العالم، وقدّموا حضارة من أرقى الحضارات التي بناها بنو الإنسان، والذي عندما انحدر وساد الإسلام الحزبيّ قبع المسلمون في الدرك الأسفل من سلم الرقي البشريّ. والإسلام الحضاريّ هو وحده الذي تنطبق عليه مقولة: الإسلام صالح لكل زمان ومكان."[٩]

فالإسلام الحضاريّ –في نظر الكاتب– يقابله الإسلام الحزبيّ الذي يعدّ سيادته وانتشاره من أهمّ أسباب انحطاط المسلمين وتأخرهم وتخلفهم، وذلك لأنّ أصحاب هذا "الإسلام الحزبيّ" في نظر الكاتب "يؤدلجون الإسلام وفق فهم ضيّق لا يرى إلا الاتجاه الواحد، رغم أنّ كلّ الاتجاهات متاحة؛ ولأجل ذلك تراهم يتصارعون

[٨] المرجع السابق، ص٤١، باختصار.
[٩] المرجع السابق، ص٤١، باختصار.

وينشقون عندما لا يجدون عدوًّا مشتركا يجمعهم؛ إذ إنّ الاتجاه الواحد دائماً ما يقود إلى سلطة وزعامة الفرد الواحد في نهاية المطاف، الذي يملك مفاتيح المعرفة الحقّة والتفسير الصحيح."[١٠]

والمتأمل فيما أورده الكاتب من انطباعات وأحكام حول ما سمّاه الإسلام الحزبيّ يجد تحاملاً على الاتجاه المخالف لاتجاهه، ونخال هذا التحامل داخلاً فيما حذّر منه الكاتب الآخرين، أي أنه إذا كان يعيب على أصحاب الإسلام الحزبيّ فهم الإسلام فهماً ضيّقاً، فإنّ موقفه هو الآخر من فهم الآخر "أصحاب الإسلام الحزبيّ" المخالف له يتسم بالضيق والمحدوديّة؛ إذ كان يسعه أن يعدّ فهمهم "أي أصحاب الإسلام الحزبيّ" وفهمه أفهاماً مندرجة ضمن ما سمّاه المبادئ العامة والقيم الشاملة للإسلام، وذلك انطلاقاً من عدّه الرأسمالية والشيوعيّة داخلتين في مفهوم الحضارة الغربيّة!

وبالعودة إلى المفهوم الذي اعتمدته مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا نرى أن القول بأنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ لا يعدو أن يكون إبرازاً لجانب من جوانب الإسلام، وهو الجانب الذي ورد في التعريف بأنّه "جانب التمدن وبناء الحضارة". وقد شهد هذا الجانب ضموراً كبيراً بعد عصور ازدهار الإسلام الأولى نتيجة الخلط والخبط اللذين حصلا لدى الكثير في فهم الإسلام وقصره على الجوانب التعبديّة فقط. وعلى الرغم مما لهذا الجانب من أهمية بالغة، غير أنّ حصر المصطلح فيه دون سواه يتعارض – في نظرنا– مع ما أورده شرّاح التعريف في قولهم بأنّ مبدأ الإسلام الحضاريّ أكثر شموليّة وكمالاً من المبادئ والمفاهيم المقتصرة على جوانب جزئيّة من الدين! ولست أدري كيف طاب للشّراح إيراد هذا القيد –الضابط– في شرحهم، مادام التعريف الأصليّ للمصطلح ينصّ بصورة جليّة بأنّ الإسلام الحضاريّ يراد به ذلك الإسلام الذي يركّز على جانب التمدن وبناء الحضارة!

وإذا كان الإسلام الحضاريّ إسلاماً يركّز على جانب التمدن وبناء الحضارة، فإنّ مقتضى ذلك أن يقول قائل إنّ ثمة إسلاماً آخر يركز على جانب التفقه والتثقف، وبناء

[١٠] المرجع السابق، ص٤١، باختصار.

الثقافة، اعتباراً بأنّ الثقافة والحضارة شيئان مختلفان. كما أنّ لقائل أن يزعم بأنّ هناك إسلاماً يركّز على السياسة وبناء النظم السياسية. كما أن لقائل ثالث أن يقول إنّ هنالك إسلاماً يركّز على الاقتصاد وبناء النظم الاقتصاديّة، وهكذا.

وبناء على هذا، فإنّنا نخال المفهوم الذي انتهت إليه مصلحة الشؤون الإسلاميّة بحاجة إلى إعادة نظر رفعاً للالتباس الفكريّ والخلط المعرفيّ، ما دامت المبادئ والأسس التي يتضمنها مصطلح الإسلام الحضاريّ أوسع وأشمل من أن يكون تركيزًا على جانب التمدن وبناء الحضارة؛ إذ إنّ كلا هذين الأمرين يندرجان في تلك الأسس والمبادئ التي يقوم عليها المصطلح كما سيأتي بيان ذلك!

ولئن أبدينا هذه الملحوظات الجوهريّة على المفهوم الذي انتهت إليه مصلحة الشؤون الإسلاميّة بماليزيا، فإنّ المفهوم الذي انتهى إليه صاحب السياسة بين الحلال والحرام، لا يخلو هو الآخر من مغمز ونقد، وخاصّة فيما يتعلق بذلك التكلف الذي بدا واضحا على مقابلته بين ما سمّاه الإسلام الحزبيّ والإسلام الحضاريّ؛ إذ إنّه ليس ثمة وجه علميّ أو منهجيّ للمقابلة بين الحزبيّ والحضاريّ، فمصطلحا الحزب والحضارة لا يمكن لهما أن يتقابلا لغة أو اصطلاحاً؛ لأنّ الحزب -كما يعرّفه الكاتب- بأنّه عبارة عن "...مجموعة من الأفراد يشتركون في الأهداف والمبادئ، ويسعون إلى التأثير على السلطة السياسيّة أو الحصول عليها."[١١] وإذا كان هذا هو مفهوم مصطلح الحزب بعبارة الكاتب نفسه، فأنّى يمكن لهذا المفهوم أن يتقابل مع المفهوم الخلدوني لمصطلح الحضارة: "نمطٌ من الحياة المستقرة ينشئ القرى والأمصار، ويضفي على حياة أصحابه فنوناً منتظمة من: العيش، والعمل، والاجتماع، والعلم، والصناعة، وإدارة شؤون الحياة والحكم، وترتيب وسائل الراحة وأسباب الرفاهية."[١٢]

وإذا كان الإسلام الحضاريّ في -خلد الكاتب- عبارة عن تلك المبادئ والقيم التي يدعو إليها الإسلام، فإنّه قد كان حريّاً بالكاتب التمييز بين حقائق تلك القيم

[١١] المرجع السابق، ص٣٩.

[١٢] ابن خلدون، **المقدمة**، القاهرة: دار الشعب، ص٢٥٩.

والمبادئ، وفهمها الفهم الأسدّ؛ فالمشكلة لم تكن ذات يوم في تلك القيم والمبادئ، وإنّما كانت وستظل في فهم الناس لتلك القيم والمبادئ، ذلك الفهم الذي يصحّ وصفه بالضيق والمحدودية والتحجر.

وبناءً عليه، فإنّ الإسلام الحضاريّ ليس قيماً ومبادئ في حقيقة الأمر، ولكنّه فهم حضاريّ رشيد لتلك القيم والمبادئ، وقد أكّد الكاتب الكريم هذا الأمر بنفسه عندما قال: "هذا الفهم للإسلام، أي الفهم الحضاريّ والذي يشكّل في اعتقادنا روح الإسلام وجوهر الدين الخالد هو الشيء الذي لا يراه أصحاب الإسلام الحزبيّ." [١٣]

٢. مصطلح الإسلام الحضاريّ: الغاية

إنّ إمعان النظر في المفهومين السالفين لمصطلح الإسلام الحضاريّ، يُظهر غايتين مختلفتين في استخدامه، فبالنسبة للمفهوم الرسميّ، فإنّه من الأمر الجليّ أنّ الدولة الماليزيّة توظّف المصطلح للدلالة على مشروع تنمويّ، وبرنامج نهضويّ، يروم النهوض بالأمة، من خلال تفعيل الوعي، وتعزيز العمل بتلك المبادئ والقيم التي يدعو إليها الإسلام، بوصفها مبادئ وقيماً تمثّل دعامة الحضارة الإسلاميّة، عن طريق التمكن والإلمام بشتى المعارف والعلوم، كما أنّ الدولة ترى في المصطلح وسيلة قادرة على بثّ الوعي والإدراك التامّ لدى أبناء الأمة بشموليّة هذا الدين الحنيف، وواقعيّته، وقدرته على تحقيق التنمية الشاملة وعمارة الكون، تصحيحاً لجملة المفاهيم التي جعلت الأمة تعيش انسحاباً حضاريّاً مقيتاً.

فالإسلام الحضاريّ في نظر الدولة الماليزيّة يعدّ "العامل المحوّل للفكر الإنسانيّ لتغيير المفاهيم الخاطئة حول هويّة الإسلام وحقيقته؛ إذ إنّه (أي الإسلام الحضاريّ) يركّز على التنمية، وبناء الحضارات وفق المنظور الإسلاميّ الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشة من خلال الإلمام والتمكن من العلوم والمعارف والتنمية الروحية والماديّة." [١٤]

---

[١٣] الحمد، **السياسة بين الحلال والحرام**، مرجع سابق، ص٤٢، باختصار.

[١٤] **منهج الإسلام الحضاري**، مرجع سابق، ص٦ بتصرف.

ومن الواضح على المستوى النظريّ والتطبيقيّ أنّ الدولة لم توظّف هذا المصطلح بديلاً للمصطلحات والطروحات الإسلاميّة السائدة، سواء أكانت تلك المصطلحات والطروحات داخليّة أم خارجيّة، فالإسلام الحضاريّ في نظر الدولة لا يقابله مصطلح الإسلام السياسيّ أو مصطلح الإسلام الحزبيّ، كما أنّ الدولة لم توظّف المصطلح للداخل فحسب، بل تراه مشروعاً يمكن للعالم الإسلاميّ الاستفادة منه، وتبني مبادئه لتحقيق الاستقرار والتنمية والتطور والتقدم في جميع مجالات الحياة.

وبناءً على هذا، فإنّه يمكن الخلوص إلى تقرير القول بأنّ أهمّ غاية من توظيف الدولة لهذا المصطلح تتلخص في ذلك الهدف الذي ورد التنصيص عليه في كتيب مصلحة الشؤون الإسلاميّة تحت عنوان الهدف، وهذا نصّه:

"يهدف مبدأ الإسلام الحضاريّ إلى تكوين مجتمع ذي أفراد متفوقين في الجوانب الروحيّة والأخلاقيّة والفكريّة والماديّة، متميّزين بالإبداع والابتكار، معتمدين على أنفسهم، محبّين للتنافس الشريف، متسمين ببعد النظر، قادرين على مواجهة تحديات العصر بكل حكمة وعقلانيّة واتزان وتسامح."[١٥]

لئن كان هذا هو الهدف المعلن من توظيف الدولة مصطلح الإسلام الحضاريّ، فإنّ نظرة في الغاية التي يوظّف بعض المفكّرين المعاصرين المصطلح ذاته من أجلها، نجدها تختلف اختلافاً جذريّاً عن الغاية السابق ذكرها؛ إذ إنّ الغاية الأظهر من استخدام أولئك المفكّرين للمصطلح تكمن في نظرهم إليه مصطلحاً بديلاً عن مصطلح الإسلام السياسيّ، ومصطلح الإسلام الحزبيّ، وذلك انطلاقاً من كون الإسلام الحضاريّ أوسع وأشمل وأرقى، وأنه يشكّل روح الإسلام وجوهر الدين الخالد!

وأيّاً ما كانت الغاية من استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ، فإنّ ثمة اتفاقاً على كون المصطلح شعارًا ورمزًا يحمل بين طياته مشروعًا فكريًّا وعلميًّا آنياً يراد له أن يكون بديلا للمشاريع الفكريّة والعلميّة السائدة في العالم في العصر الراهن.

---

[١٥] المرجع السابق، ص١٥.

٣. وجهة نظرنا في المصطلح: مفهوماً وغاية:

لقد استعرضنا نموذجين من المفاهيم المتعلقة بمصطلح الإسلام الحضاريّ، ووقفنا على تلك الغاية التي يوظّف المصطلح من أجل تحقيقها، وبناء عليه نخلص إلى تقرير جملة من القضايا المنهجيّة الهادفة إلى إزالة الإشكالات المثارة إزاء استخدام هذا المصطلح في العصر الحاضر:

أ. إنّنا نرى أنّه ينبغي أن يعدّل مصطلح الإسلام الحضاريّ ليغدو الفهم الحضاري للإسلام، فهذا العدول يقضي على كثير مما يثار من إشكالات واعتراضات على هذا المشروع، بل إنّ ذلك يعدّ تصحيحاً علميّاً منهجيّاً لهذا المصطلح، وذلك انطلاقاً من أن الإسلام لا يوصف بأي حال من الأحوال بأنّه حضاريّ أو غير حضاريّ، كما لا يوصف بأنّه سياسي أو غير سياسي؛ فالإسلام فيه سياسة، وفيه حضارة، وفيه اقتصاد، وفيه تربية، وفيه غير ذلك، وهذه القضايا برمتها تحتاج إلى فهم رصين لا يتعارض مع أصول الإسلام العامّة، ومقاصده الكبرى؛ وأيّ فهم تتوافر فيه تلك الأوصاف، أعني ربط الجزئيات بالكليات، وربط الأصول بالمقاصد، والاستفادة القصوى من مختلف الوسائل التي تعين على تحقيق الشهود الحضاريّ، والقيادة الشاملة للأمة الإسلاميّة في جميع مجالات الحياة العلمية، والسياسيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة، والثقافيّة، إلخ، فإن ذلك الفهم هو الذي ينبغي وصفه بأنه فهم حضاريّ للإسلام، ومبنى هذا الوصف على كون الإسلام ذلك الدين الذي أقام ذات يوم أعظم حضارة سعدت في ظلها البشرية، وعاش في كنفها الإنسان مكرّماً.

ويقابل هذا الفهم الحضاريّ للإسلام، أصولاً ومقاصد ومبادئ وتعاليم، فهمٌ آخر يرى الإسلام سياسة فقط أو اقتصادًا فقط أو تربية فحسب، فهذا الفهم لا يمكن له أن يبني حضارة، ولا أن يقيم للإسلام دولة وقيادة، ولذلك، فإنّه يمكن وصف ذلك الفهم بأنّه غير حضاريّ!

ب. إنّ تعميق الوعي وتكثيف التذكير بالدور الرياديّ والقياديّ للأمّة عبر هذا المصطلح، من شأنه وضع حدّ لذلك الشعور الانهزاميّ الاستسلاميّ الذي أمسى اليوم

يخالج مخيلات الأجيال الصاعدة؛ إذ إنّ جمعاً غير يسير من تلك الأجيال أصبح يعتقد بأنّ تعاليم الإسلام تتعارض مع التقدم والتطور والنهضة والإنتاج، ولذلك، فإنّ المسؤولية الفكريّة تتطلب تصحيح هذه التصورات لدى هذه الأجيال، من خلال التنصيص على كون الإسلام ديناً حضاريّاً يدعو إلى التقدم والتطور والإنتاج وعمارة الأرض، وتحقيق الرفاهة الشاملة للبشريّة جمعاء. ومن ثمّ، فإنّ استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ يمثّل تصحيحًا لتلك التصورات الملفّقة عن موقف تعاليم الإسلام من الحضارة ومرتكزاتها ومبادئها.

ت. إذا كان من المتفق عليه لدى العَالِمين أنّ لفظ "الحضاريّ" في المصطلح يعدّ لقبًا، وليس صفةً بالمفهوم الأصوليّ، وإذا كان من المتفق عليه -أيضا- عند محقّقي الأصوليّة أنّ اللقب لا مفهوم له، فإنّه ينبغي أن يكون واضحًا بصورة جليّة أنّ هذا المصطلح ما كان ليدلّ أو يروم -بأي حال من الأحوال- تقسيم الإسلام أو تقسيم تعاليمه إلى ما هو حضاريّ وما ليس بحضاريّ، وذلك اعتبارًا بكون الإسلام بجميع تعاليمه ومبادئه ديناً بنى أعظم حضارة عرفتها البشريّة، ولا يوجد من بين تعاليمه أو مبادئه تعليم أو مبدأ غير حضاريّ البتّة.

وتأسيساً على هذا التوضيح المفهوميّ، فإنّه ليس ثمة محظور في استخدام هذا المصطلح، ما دامت الغاية من استخدامه تذكيراً وتنبيهاً للعامّة والخاصّة على ضرورة استعادة الأمة عافيتها الحضاريّة، وضرورة قيامها بواجب الشهود الحضاريّ والوراثة الحضاريّة؛ إسعادًا للبشريّة، وإنقاذاً للإنسانيّة مما ترزح تحته اليوم من ويلات وحروب وأزمات.

ث. لئن تجاوزنا تخوّف المتخوّفين وتوجّس المتوجّسين من استخدام المصطلح للتعبير عن مشروع حضاريّ متكامل، ولئن ملنا إلى القول بسداد ذلك الاستخدام وضرورته في ضوء تحديات العصر، فإنّنا نرى أنّه ينبغي إعادة النظر في كلا المفهومين اللذين أوردناهما للمصطلح، وذلك اعتباراً بعدم قدرتهما على إعطاء تصورٍ كافٍ وأصيلٍ لما يروم هذا المصطلح تأصيله، وتعميق الوعي به في الذهنيّة الإسلاميّة المعاصرة،

وهو الربط الأمين والوصل المكين بين القيم والمبادئ والتعاليم الإسلاميّة بحسبانها قيما ومبادئ وتعاليم قادرة على بناء الحضارة، وتحقيق الشهود الحضاريّ للأمة في كل الأزمنة والأمكنة.

ج. إنّ التصور الذي نبتغيه من الإسلام الحضاري يقوم على الالتفات إلى ضرورة التأكيد على وجود القيم والمبادئ التي تمكّن الأمم من بناء الحضارات عليها، كما يروم التصور ضرورة الالتفات إلى أنّ تلك القيم والمبادئ لا تحتاج إلى تبديل أو تطوير أو تغيير، ولكنّ فهمها والعمل بها هما اللذان يحتاجان إلى التطوير والتغيير والتبديل، مما يعني أنّ وجود تلك المبادئ والقيم لا يكفي لضمان قيام حضارة أو استعادتها، بل لا بدّ من حُسْن فَهْم لها، ومن حسن تفعيل لمقتضاها ومراميها.

إنّ التأمل في هذا التصور يجد فيه الناظر التفاتاً إلى المعنى العام المراد من الحضارة، وهو المعنى الذي خلص إليه ابن خلدون في مقدّمته. [١٦]

ح. إنّنا نرى أنّ ثمة مصطلحاً أبعد عن الشُّبه والإشكالات السابق ذكرها، وهو مصطلح الفهم الحضاريّ للإسلام، وهذا المصطلح يروم ضرورة ارتهان الاعتداد بسداد فهم أو عدمه بمدى كونه فهماً يفضي إلى بناء حضارة أو استعادتها، فأيّ فهمٍ للقيم والمبادئ والتعاليم الإسلاميّة لا ينبثق منه بناء حضارة أو استعادتها، فإنّه لا ينبغي عدّه فهماً حضاريّاً، بلْه فهمًا إسلاميّاً، مما يوجب ضرورة خضوع كلّ الأفهام والاجتهادات القديمة والحديثة لنصوص الشرع وتعاليمه لمدى قدرتها على بناء حضارة أو استعادة حضارة.

وعليه، فإنّ مصطلح الفهم الحضاريّ للإسلام يمكن اعتماده بديلاً عن مصطلح الإسلام الحضاريّ عند أولئك الذين لا يستسيغون استخدام ذلك المصطلح، ما دام هذا المصطلح المقترح يعبّر بوضوح وبصورة مباشرة عن الغاية السامية من مشروع الإسلام الحضاريّ، وهو تعزيز الوعي وتعميق الفهم بتلك القيم والأسس والمبادئ التي يمكن

[١٦] انظر الهامش رقم ١٢، ص٢٢٨.

تسميتها بقيم الحضارة ومبادئها. فهذا الفهم الحضاريّ هو الذي يمكّن الأمة من استلهام الخطط واكتشاف المعاني السامية المعينة على تحقيق الوراثة الحضاريّة للأمة.[١٧]

خ. إنّ نظرة خاطفة في العديد من الأفهام التي نسجت حول جملة من القيم والمبادئ والتعاليم الإسلاميّة، نجدها أفهاماً لا يمكن لها أن تبني حضارة بَلْهَ أن تعيد حضارةً آفلةً، مما يتطلب مزيدًا من الجهد الفكريّ والعلميّ، من أجل بناء فهمٍ رشيدٍ ووعي عميقٍ بالمبادئ السامية والقيم العليا، التي يشتملها الإسلام، أملاً في استعادة العافية الحضاريّة والإمكان الحضاريّ لعموم الأمة على كافة الأصعدة.

إنّ تبنّي الدولة الماليزيّة لمصطلح الإسلام الحضاريّ يأتي في وقت حسّاس؛ إذ تتعاظم الهجمة الإعلاميّة الشرسة على الإسلام واصفة إياه بأنّه إيديولوجيّة متخلفة غير قادرة على النهوض بمعتنقيها، ولا تمت إلى الواقع المعاصر بصلّة؛ وقد استغلت هذه الهجمة حالة الضعف والتشرذم والتخلف التي تعيشها الأمة الإسلاميّة في الوقت الراهن. واعتبارًا بالموقع القويّ الذي تتمتع به ماليزيا على المستوى الصناعيّ والتقنيّ، بل اعتدادًا بالنهضة الصناعيّة والاقتصاديّة والتقنيّة التي تعيش فيها ماليزيا، فإنّ تبنيها هذا المصطلح لإبراز الجانب الحضاريّ، وربط الحاضر بماضي الإسلام الحضاريّ المشرق، يعدّ تحركاً نحو الاتجاه الصحيح.

ثانياً: أهمّ مبادئ مشروع الإسلام الحضاريّ: عرض وتحليل

١. مضامين مشروع الإسلام الحضاري:

يتضح مما سبق بيانه أنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ أمسى عنواناً لمشروع نهضويّ وبرنامج تنمويّ شامل، تسعى دولة ماليزيا من خلاله إلى تكملة خططها وبرامجها

---

[١٧] لمزيد من التفصيل حول معالم فهم الإسلام فهماً حضاريّاً، يراجع:
– الميلاد، زكي، **المسألة الحضاريّة**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩م، ص٩٢-٩٩.

الهادفة إلى تكوين مجتمع إنتاجيّ متحضّر ومتميّز، لذلك، فإنّنا نرى أن نلمّ بتلك المبادئ والأسس التي اعتمدتها الدولة الماليزيّة لتحقيق مقتضيات هذا المصطلح.

وبالرجوع إلى الكتيب الذي أصدرته مصلحة الشؤون الإسلاميّة، نجده يلخّص تلك الأسس والمبادئ التي يدعو إليها مشروع الإسلام الحضاريّ في عشرة مبادئ وأسس، هي: التقوى والإيمان بالله، وعدالة الحكومة وأمانتها، واستقلاليّة الشعب، والتمكّن من العلوم والمعارف، والتوازن والشمولية في النهضة الاقتصاديّة، والرفاهة المعيشيّة، وحماية حقوق المرأة والأقليّات، وترقية الثقافة وسمو الأخلاق، والمحافظة على البيئة، وترسيخ القدرة الدفاعيّة عن الوطن.

هذه هي المبادئ والأسس العشرة التي وضعتها الدولة الماليزيّة واجدة إيّاها وسائل تتمكن من خلالها من تحقيق مشروع الإسلام الحضاريّ، ولم تكتف الدولة بصياغة هذه الأسس والمبادئ، وإنّما أعطت تصوراً خاصّا لكل واحد منها رابطة ذلك التصور بالبعد النهضويّ والتنمويّ.

فبالنسبة للمبدأ الأول: مبدأ التقوى والإيمان بالله، فإنّ مشروع الإسلام الحضاريّ يعدّه الركيزة الأولى للمشروع، كما يعدّ القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة مصدرين أساسين لهذا المبدأ، ويتضمن هذا المبدأ الأول مبدأين فرعيين، وهما: لا إكراه في الدين، وحرية الديانة. ومن خلال هذا المبدأ، فإنّ الدولة ترى من التوافق بين العقيدة والشريعة والأخلاق منطلقاً تقوم عليه عملية بناء الأفراد وإدارة الأنظمة والخطط وتنفيذها. [١٨]

وأما المبدأ الثاني: العدالة والأمانة، فهذان المبدآن قيمتان عظيمتان، يراد بهما من خلال مشروع الإسلام الحضاريّ حثّ قيادة الدولة ممثّلة في الحكومة على ضرورة الالتزام بهما في جميع قراراتها ومشاريعها؛ إذ إنّ بناء حضارة أو استعادتها، أو بناء دولة قويّة، يتوقف على الالتزام بهذا المبدأ، وصيرورته منهجاً مطبّقاً على كافّة الأصعدة. [١٩]

[١٨] **منهج الإسلام الحضاريّ**، مرجع سابق، ص١٩.
[١٩] المرجع السابق، ص١٩.

ويتمثل المبدأ الثالث من مبادئ الإسلام الحضاريّ في استقلاليّة الشعب، بوصفها الوسيلة المثلى لتكوين مجتمع مستقلّ في التفكير والإبداع والابتكار. ولهذا المبدأ تجليّاتٌ متعددة، من أهمّها: حرية الإبداع، والتفكير، والانفتاح على الآخر، والتحرر من الانغلاق والجمود، ورفض الممارسات السلبيّة بجميع أشكالها، واستغلال المواهب والقدرات، وخوض المنافسات الشريفة. وقد فصّل الكتيب في هذا المبدأ، ووسّع من دائرته، إذ من خلاله ينبغي على المجتمع أن يتحرّر في تفكيره من آثار الاستعمار، ذلك أنّ "الشعب الحرّ يكون قادرًا على حسن الاختيار، وخوض المنافسات الشريفة، كما يكون في الوقت نفسه منفتحا رحب الصدر لقبول العوامل والمؤثّرات الخارجيّة، بعيدًا عن نطاق التقاليد والثقافة المحليّة بما لا يتنافى مع القيم الأخلاقيّة، والاستفادة من العالم فيما من شأنه الإسهام في بناء حضارة."[٢٠]

وأما المبدأ الرابع: التمكن من العلوم والمعارف الحديثة، فإنّ مشروع الإسلام الحضاريّ يعدّه عاملاً أساسيّاً ومهمّاً لتكوين الشخصيّة المتوازنة والمتآلفة؛ إذ إنّ التمكُّن من العلوم والمعارف الحديثة من شأنه تحقيق التطور العلميّ والتكنولوجي، ما يساعد على نهضة الدولة والشعب والعالم، ويكونُ تحقيق هذا التمكن العلميّ من خلال "...ترسيخ أركان الإسلام وعلوم الفروض العينيّة إلى جانب دراسة علوم فروض الكفاية... وهذا سيمكّن الدولة من إنتاج موارد بشريّة مؤهّلة لتبني البرامج التربويّة، وتنفيذ خطط التنمية للبلاد وللأمة الإسلاميّة ... عن طريق نظام التربية الذي يشمل التخصص الثنائي أو المزدوج... (وبطبيعة الحال، لا خلاف في أنّ الإسلام)... يشجّع على طلب المعرفة واستكشاف العلوم والتكنولوجيا والتعمق في دراساتها... فمن الأحرى... أن نكثّف الجهود في مجال البحث والدراسة، ونجعلهما هدفا علميّا نصبو إليه، وبالتالي تسير عمليّة بناء النهضة الفكريّة والروحيّة والجسديّة للأمة على أسس

[٢٠] المرجع السابق، ص٣٠ اختصار.

ودعائم تتميّز بالتوازن والشموليّة والتنظيم تحقيقا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآياتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ.﴾ (آل عمران: ١٩٠)"[٢١]

وبالنسبة للمبدأ الخامس: التوازن والشموليّة في النهضة الاقتصاديّة، فإنّ مشروع الإسلام الحضاريّ يوليه اهتماماً خاصّاً اعتباراً لما للاستقرار الاقتصاديّ والعدالة الاجتماعيّة من أهميّة بالغة في تحقيق النهضة والتطور والتقدم. ومن خلال هذا المبدأ، فإنّ الدولة ترنو إلى تنفيذ العديد من الاستراتيجيات التي تعين على تحقيق ذلك التوازن المنشود، ومن أهمّها مكافحة الفقر، والاستغلال التامّ للقوى العاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصاديّ الثابت. ومن أجل تحقيق هذا كلّه، فإنّ على كل القطاعات العامة والخاصّة أن تقوم "بأداء دورها الفعّال بشكل متكامل... وعلى كل فرد من أفراد المجتمع تحت ظلّ مفهوم الإسلام الحضاريّ... انتهاز الفرص المتاحة لتحقيق أعظم قدر من الإنجازات الاقتصاديّة."[٢٢]

ويراد بالمبدأ السادس: الرفاه المعيشي، نجاح الدولة في توفير ما يفي بسدّ الضروريّات والحاجيّات الأساسيّة للشعب من: التزام بالدين، وتعزيز مستوى التربية، وتوفير الأمن الغذائي، إلخ. وتحقيقا لهذا، فإنّ الدولة تكثّف جهودها "...لمواكبة ركب التقدم في مختلف النواحي أملاً في تحقيق أكبر الإنجازات الحضاريّة التي تجعلها على مستوى الدول المتقدمة."[٢٣]

وأما المبدأ السابع: حماية حقوق المرأة والأقليات، فإنّ مشروع الإسلام الحضاريّ يهدف منه إلى ضمان المحافظة على حقوق جميع الأفراد، بغض النظر سواءً أكانوا أقلية أو أغلبيّة، رجالاً أو نساء،[٢٤] تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ

---

[٢١] المرجع السابق، ص٢٦-٢٧ بتصرف.
[٢٢] المرجع السابق، ص٣٢-٣٤ بتصرف واختصار.
[٢٣] المرجع السابق، ص ٣٥-٣٧.
[٢٤] المرجع السابق، ص٣٨-٤٣.

وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ.﴾ (الحجرات: ١٣)

وبالنسبة للمبدأ الثامن: حسن الخلق ورقي الثقافة، فإن هذا المبدأ يروم التأكيد على دور رفعة الثقافة وحسن الأخلاق، بوصفهما من الدعائم التي تقوم عليها الحضارات، وتتكون بهما الهويّة الذاتيّة، ولذلك، فإنّ الإسلام الحضاريّ يدعو إلى ضرورة الحفاظ على "... تعدد الثقافات... من منطلق التمسك بالقيم الأخلاقية السامية لما لها من أثر مباشر في سعادة الأمة، وأمن المجتمع المتعدد الأجناس، كما أنّها ترفع من شأن الشعب ومكانته (مما يجعله) موضع إجلال واحترام من الآخرين.. (ولا بدّ للنهضة الاقتصاديّة من منظور الإسلام الحضاريّ) من أن تنبني على دعائم أخلاقية وثقافيّة سامية، ولا يتحقق (هذا) طالما أنّ هناك فاصلا يفرّق بين التطور الماديّ والسمو الأخلاقيّ... ومن هنا، (فإذا كان) الفن عنصراً من عناصر الثقافة، فإنّه ينبغي أن يكون موافقاً للقيم الأخلاقيّة العالية مما يسهم بشكل إيجابيّ في بناء ثقافة رفيعة للدولة."[٢٥]

ويتمحور المبدأ التاسع: المحافظة على البيئة، حول ضرورة حسن التعامل مع البيئة بطريقة متوازنة وشاملة، ويتحقق هذا من خلال التنمية الفرديّة المستندة إلى دعائم أخلاقيّة، وغرس الشعور بحبّ الطبيعة والمسؤوليّة تجاه حمايتها، وتنميتها، وفق تخطيط مسبق ومحكم."[٢٦]

وأما المبدأ العاشر: ترسيخ القدرة الدفاعيّة عن الوطن، فيرمي إلى ضرورة بناء قدرة دفاعيّة لا تقتصر على القوة الحربيّة، والأسلحة الحديثة، وإنما تشمل القوة الذاتية والجسميّة والمعنويّة،[٢٧] كما أشار إلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ.﴾ (الأنفال: ٦٠)

---

[٢٥] المرجع السابق، ص٤٤-٤٥ باختصار.
[٢٦] المرجع السابق، ص٥٠.
[٢٧] المرجع السابق، ص٥١-٥٢.

وتحظى هذه المبادئ بحضور جليّ في مختلف المشاريع التنمويّة والبرامج النهضويّة التي تعتمدها الدولة؛ إذ ثمة ربط مباشر وغير مباشر بين تلك المشاريع وهذه المبادئ العشرة، مما يدفعنا إلى القول بأنّ تنفيذ الدولة لأيّ مشروع أو برنامج تنمويّ أو نهضويّ، يتوقف على مدى اشتمال ذلك المشروع وتبنيه هذه المبادئ، فإذا لم يكن المشروع ذا علاقة وطيدة وواضحة بأيّ من هذه المبادئ، فإنّ الدولة -في الغالب الأعمّ- لا تعدّه مشروعاً تنمويّاً عاجلاً، أو ذا أهميّة بالغة.

٢. رؤية نقديّة في أهمّ مبادئ الإسلام الحضاريّ:

ثمة جملة من الملحوظات المنهجيّة والموضوعيّة على هذه المبادئ والأسس التي تضمنها الكتيب التعريفيّ بمشروع الإسلام الحضاريّ، وهي ماثلة في النقاط التالية:

أ. تُعدّ هذه المبادئ والأسس مبادئ عامة تجاوز واضعوها بيان تلك الأسس المنطقيّة التي استندوا إليها في صياغتها، مما جعلها أسساً اختلطت فيها القيم بالمبادئ، كما اختلطت فيها المبادئ بالآثار والنتائج، فالتقوى والإيمان بالله، والعدالة والأمانة، قيمٌ حضاريّة، ولا تعدّ في حقيقة الأمر مبادئ حضاريّة، وفضلاً عن هذا، فإنّ غياب بيان الأسس المنطقيّة وراء انتقاء هذه المبادئ لا يعين القارئ على معرفة تلك العلاقة المنطقية والجدلية بينها.

ب. إنّ التمكن من العلوم والمعارف، والتوازن والشموليّة، والمحافظة على البيئة، وترسيخ القدرة الدفاعيّة، وحماية حقوق المرأة والأقليّات، كُلُّها مبادئ، ولا تعدّ قيماً أو نتائج. وأما الرفاهة المعيشيّة، ورقي الثقافة، فهما أثران من آثار الحضارة، وليسا مبدأين حضاريّين، أو قيمتين حضاريّتين. وفي هذا التفريق أهميّة موضوعيّة ومنهجيّة؛ إذ ينجم عنه تفريقٌ في النظر إلى هذه القضايا من حيث قابليّتها الثبات وعدمه، ومن حيث قابليّتها التغير والتطور والتبدل والتحول.

وبناء على ما سبق، فإنّه حريّ بنا تقرير القول بأنّ القيم الحضاريّة تعني كليّات مرجعيّة ذات طابع أخلاقيّ تتسمّ بالثبات والخلود والاستمرار، ولا يغشاها تغيّر أو

تبدّل أو تحوّل أو تطور، وذلك بوصفها قضايا فصّلها الوحي الإلهيّ تفصيلاً بالغاً، ولا يسع المرء سوى الإذعان لها، وقبولها والعمل بمقتضياتها، كما أنّ القيم الحضاريّة تتسمّ في معانيها ومراميها بالإطلاقيّة والشمول؛ إذ إنّها لا تخضع لتأثيرات الأزمنة والأمكنة والأحوال، غير خاضعة لإملاءات التاريخ وتقلباته. وفضلا عن ما سبق، فإنّ القيم الحضاريّة تعدّ روح الحضارات وغذاءها وجوهرها، وملاذها لما تعنى به من توجيه رشيد للحضارات، وضبط محكم لمساراتها ونتائجها وآثارها.

أما المبادئ الحضاريّة، فإنّها تختلف عن القيم؛ إذ إنّها قواعد وأسس يتوقف على توافرها بناء الحضارات، واستعادتها، وتتسمّ بالمرونة والسعة والتعدد والتنوع والتغير، كما تتأثر كمّا وكيفًا بظروف الزمان والمكان، وتعدّ مضامينها ومحتوياتها عرضة للتغير والتبدل والتحول والتطور بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال، ما يجعلها أسساً قابلة للتوسع والحذف والإضافة والمراجعة والتقويم وفقاً لمقتضيات الزمان والمكان. وفضلاً عن ذلك، فإنّ تفسيرها وتحديد معانيها وضبط مراميها يخضع لمقتضيات الزمان والمكان، كما يتأثر تفعيل العمل بتلك المقتضيات والمضامين والمحتويات بالظروف التي تطرأ على الزمان والمكان والحال.

وأما الآثار الحضاريّة، فإنّما تمثّل النتائج الناجمة عن الحضارات، كما تمثّل الثمار التي تجنى من الحضارات بعد قيامها، وتتنوع تلك الثمار وتتعدد حسب قوة الحضارة، كما أنّها تتفق مع المبادئ في قابلتيها التغير والتطور بتطور الأزمنة والأمكنة والأحوال، وفضلاً عن ذلك، فإنّ الآثار الحضاريّة تتسمّ في نهاية المطاف بالتعدد.

وتأسيساً على هذه الفروق بين القيم والمبادئ والآثار الحضاريّة، فإنّنا نرى أنّه قد كان جديراً بالمفكّرين الذين عُنوا بصياغة تلك المبادئ والأسس الاعتداد بهذه الفروق، بغية صياغة خطوط عريضة فاصلة بين هذه المكوّنات الحضاريّة الثلاثة سعياً إلى تطبيق رشيد لمشروع الإسلام الحضاريّ المنشود.

ج. إنّه مما يؤخذ ــ منهجيّا وموضوعيّا ــ على هذه المبادئ والأسس إصرار واضعيها على تفسير كل مبدأ من المبادئ المذكورة تفسيراً ضيّقاً، لا يتجاوز الواقع

الماليزيّ، والحال أنّ هذه الأسس والمبادئ سابقة في تشكّلها وتكوّنها على الواقع الماليزيّ القائم، ما يقتضي ضرورة الاحتكام إليها لمعرفة مدى التزام ذلك الواقع بمقتضياتها، ولا ينبغي جعل الواقع الماليزيّ حاكماً عليها، بل يجب تعديل ما اعوّج في الواقع من أفكار أو سلوكيّات لينسجم مع هذه المبادئ الحضاريّة.

ح. ثمة قيم حضاريّة لم ينصّ عليها المشروع، وتعدّ قيماً أساسيّة لا يمكن أن تقوم حضارة دونها، كما لا يمكن استعادة حضارة آفلة دون الاعتصام بها، وتجديد العمل بمقتضاها، وتتمثل تلك القيم في: السماحة، والرحمة، والمشيئة (الحريّة)، والاعتدال (الوسطيّة). فهذه القيم تمثّل موجّهات ضروريّة لا بدّ من توافرها في الحضارات قبل قيامها، وزوالها في أيّة حضارة يُعدُّ إيذاناً بزوال تلك الحضارة وأفولها؛ إذ إن زوالها يُفقد الحضارة المناعة والقدرة على البقاء والصمود أمام عوادي الظروف والأزمنة والأحوال؛ لأنّها تفقد بذلك أسس وجودها، وتفقد روحها، كما تفقد المناعة التي تعصمها من الزعزعة والاضطراب والاختلال... وبطبيعة الحال، لا يسع المقام لسرد تلك النصوص القرآنيّة والحديثيّة المتوافرة التي تضافرت في إبراز أهميّة هذه القيم وضرورتها لكافة الأحياء.

وكذلك ثمة مبادئ حضاريّة مهمّة لم يتعرض لها مهندسو مشروع الإسلام الحضاريّ بصورة واضحة وجليّة، وتتمثّل تلك المبادئ في العمل الصالح، والتخطيط الحضاريّ الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، والانفتاح الحضاريّ الحكيم على الآخر والاعتراف به وبمنجزاته الحضاريّة.

ثالثاً: مرتكزات مقترحة لمشروع الفهم الحضاريّ للإسلام

بعد عرض أهمّ المبادئ والأسس التي يقوم عليها مشروع الإسلام الحضاريّ كما تطرحه دولة ماليزيا، فإنّنا نرى أن نودع هذا المبحث مرتكزات مقترحة لتحقيق الوراثة الحضاريّة والإمكان الحضاريّ لعموم الأمة في المرحلة الراهنة، وتنتظم هذه المرتكزات

قيمًا حضاريّة يجب تعزيز الوعي وتعميق الفهم بها وبمقتضياتها، كما تنتظم مبادئ حضاريّة يجب تمثلها وتطبيقها في واقع الأمة أملاً في تحقيق نهوض حضاريّ مستديم.

١. قيم حضاريّة يجب تعزيز الوعي بها:

إذا كانت القيم الحضاريّة تعني تلك المرتكزات والأسس التي توجّه الحضارة، وترشّدها، وتقوّمها كلما اعتراها وهن، فإنّنا نرى أنّ أهمّ تلك القيم الحضاريّة تتمثّل في: الإيمان، والتقوى، والعدالة، والأمانة، والسماحة، والرحمة، والاعتدال، فهذه القيم تمثّل -كما أسلفنا- كليّات مرجعيّة تعصم الحضارات من الطغيان، والاستبداد، والاستكبار في الأرض، كما تحمي الحضارات من الزوال السريع والأفول المحتوم؛ إذ ما اختلت هذه القيم في حضارة قط إلا وكانت نهايتها الانهيار والأفول، وما تكاملت في حضارة إلا عاشت دهورًا مديدة، بل إنّ استقواء الحضارات الوشيكة على الانهيار لا يتم إلا بتفعيلها هذه القيم وتمثلها في واقعها.

وقد ذكرنا في رؤيتنا النقدية لأهم مبادئ الإسلام الحضاري أهمية قيم الإيمان والتقوى والعدالة والأمانة في قيام الحضارات أو في استعادتها، وها نحن نفرد القول هنا لقيمة السماحة، لما لها من قيمة أزليّة هامّة تكسب الحضارات التعدد والتنوع والثراء الفكريّ والعلميّ؛ إذ بها يندحر التطرف والغلو والتخاصم والتنافر، وبها يعمّ الرخاء، ويزول الشقاء، وقد وصف الإمام ابن عاشور هذه القيمة الحضاريّة ذات يوم بأنّها من خصائص الإسلام وأشهر مميزاته، فقال: "يحقّ لنا أن نقول إنّ التسامح من خصائص دين الإسلام، وهو أشهر مميزاته، وأنّه من النعم التي أنعم الله بها على أضداده وأعدائه، وأول حجّة على رحمة الرسالة الإسلاميّة المقرّرة بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ.﴾ (الأنبياء: ١٠٧)"[٢٨] فالسماحة بوصفها قيمة حضاريّة تعني في أبسط معانيها أن تترك لكل إنسان حرية التعبير عن آرائه، وحرية التفكير في المظنونات والمتشابهات، كما تعني أيضاً احترام رأي الآخر المخالف، والانفتاح عليه، والابتعاد

[٢٨] ابن عاشور، محمد الطاهر. **أصول النظام الاجتماعيّ في الإسلام**، عمّان: دار النفائس، ص٢٢٩.

عن التعصب والغلو والتحامل على الرأي المخالف إن بالشتم أو السبّ أو الإقصاء أو الإلغاء، مادامت الحقيقة غير ظاهرة ولا واضحة، وما دام الرأي مندرجاً ضمن الآراء المحتملة.

ولا بدّ من اتخاذ السماحة سلوكاً ومنهج حياة؛ إذ من دونها يكون التعصب بديلا، ويكون قمع الآراء وتكميم الأفواه ممكنا، ومن دونها يغدو العنف سبيلاً، والتكفير خياراً، كما ينتعش بغيابها التطرُّف والتعصب الأعمى، وينتشر بفقدانها أو اختلالها الكراهيّة والتنافر والتقاطع، فالتعصب "لا يواجه بالتعصب، وإنما بالتسامح، والتكفير لا يواجه بالتكفير وإنما بالتسامح، والعنف لا يواجه بالعنف وإنما بالتسامح، ولا ينبغي أن يفهم التسامح بوصفه موقف الضعيف، أو ينمُّ عن ضعف، ولا هو موقف الامتنان أو التعالي بإبداء الصفح والعفو من موقع الترفع عن الآخرين، ولا هو موقف التردد والاضطراب واللاحسم، وإنما الموقف الذي يظهر قوة الضمير، وشفافية النزعة الإنسانيّة، وعظمة الروح الأخلاقيّ."[٢٩]

وصفوة القول، إنّ السماحة تكسب الحضارة القوة والثبات لأنّها تجعلها تترفع عن سفاسف الأمور، وتتطلع إلى المعالي، وتبتعد عن الثأرات، والضغائن، وتحوّل الأعداء إلى أصدقاء، ولا يخفى ما في ذلك من ثراء وتنوع وتعدد.

وأما بالنسبة لقيمة الرحمة، فهي تعدّ الأساس المتين للسماحة، والباعث عليها، كما أنّها تعدّ القيمة التي تكسو الحضارة بهاءً، واستقراراً، لأنّها تجعلها حضارة خادمة للإنسان بتكريسها الكرامة الإنسانيّة الأزليّة، ولتحقيقها قيم التكافل والتواصل بين بني الإنسان، بغض النظر عن معتقداتهم وثقافاتهم وأعرافهم وتقاليدهم، وهي تلك القيمة التي تجعل الحضارة وسيلة لعمارة الكون على أسس متينة من التكامل والتواصل بين البشر، ونبذ صارمٍ لجميع أشكال العنف والتطرف والدمار.

---

[٢٩] الميلاد، زكي. **الإسلام والإصلاح الثقافي**، القطيف: دار أطياف للنشر، ٢٠٠٧م، ص١٥٣ بتصرف.

ومن المعلوم عند العالمين بالمسألة الحضاريّة أنّ الحضارات التي تختفي في أرجائها الرحمة، وتحلّ محلها القسوة والعنف مآلها ومصيرها إلى الزوال والأفول والفناء؛ لأنّ الرحمة تمثّل أهمّ قيمة بعد الإيمان والتقوى، مما يجعل غيابها في الحضارات إيذانا بزوالها وأفولها!

أما الاعتدال، فهو يمثّل الميزان الذي يُحتكم إليه في الفعل الحضاريّ، والتصرفات الحضاريّة، ويعدّ صنو العدالة بوصفه نقيض الجور والميل، ما يعني أنّ غيابه في الحضارة يؤذن بانحرافها وخروجها عن الجادّة، ويؤدّي هذا بدوره إلى إصابة الحضارة في سبب وجودها، فأفولها، ثم زوالها. ويعبّر عن هذه القيمة في أروقة المفكّرين المعاصرين بالوسطيّة في الفكر والسلوك والممارسة، وتعني التزام الاعتدال والموضوعيّة والإنصاف في كل فكرٍ يصدر عن الإنسان، كما تعني الابتعاد عن التحيّز للأطراف المتنازعة والمتصارعة، فالوسطيّة لا تعني التوسط بين نقيضين فحسب، ولكنها تعني عدم التحيّز لأي طرف من أطراف النزاع، سواء أكان النزاع بين طرفين، أم أكثر.[٣٠]

إنّ مقتضى الوسطية أن تكون الأمة شاهدة على غيرها شهادة عدل وإنصاف وعلم ومعرفة، ذلك لأنّ "الشاهد على الشيء لا بدّ أن يكون عارفاً به، ومن كان متوسطاً بين شيئين، فإنّه يرى أحدهما من جانب، وثانيهما من الجانب الآخر، وأما من كان في أحد الطرفين، فلا يعرف حقيقة حال الطرف الآخر ولا حال الوسط أيضًا."[٣١]

٢. مبادئ حضاريّة يجب تمثُّلها وتطبيقها في واقع الأمة:

إذا تبدى لنا أهمّ تلك القيم الموجّهة لمسار الحضارات، والقادرة على إحيائها بعد أفولها أو مواتها، فإنّ ثمة مبادئ تعدّ أسسًا لا بدّ من توافرها للبناء الفعليّ للحضارات،

[٣٠] النجار، عبد المجيد. **فقه التحضر الإسلاميّ**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ج١، ص١١٢.

[٣١] رضا، محمد رشيد. **تفسير المنار**، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٣م، ج٢، ص٤ باختصار.

كما لا بدّ منها لاستعادة العافية الحضاريّة، وتتمثّل تلك المبادئ في العلم الشامل، والعمل الصالح، والتخطيط الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، والانفتاح الحكيم على الآخر والاعتراف به.

وأما العلم الحضاريّ المنشود في نظرنا، فإنّنا نروم به العلم بحقائق الدين وكلياته،[٣٢] والعلم بالكون والطبيعة، والعلم بالواقع والعمران البشريّ، أي التمكُّن من العلوم الموسومة بالعلوم الدينيّة، والعلوم الطبيعيّة والكونيّة، والعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، فإتقان هذه العلوم والإشراف على دقائقها يمثّل أهمّ مبدأ يتوقف على توافره بناء الحضارات أو استعادتها.

ويعدّ إتقان هذه العلوم والمعارف بتخصصاتها وموضوعاتها من فروض الكفاية على عموم الأمة، غير أنّ مسؤوليّة تحصيلها تتحوّل بعدُ لتصبح من الفروض العينيّة لمن يختارها؛ إذ يجب عليه أن يدرك أنّه إنما يحقّق مقاصد الدين في الحياة، فينمو، وينبغ، ويتقن، ويكتشف فيها، وهو مستشعر أنّه يترقّى بالثواب كلما ترقّى بتخصصه، حتى لا تغلب عليه مناخات التخلف، فيغادر تخصصه، ويتحوّل إلى الوعظ الدينيّ -بمفهومه

---

[٣٢] لقد سبق أن أشار الدكتور عبد المجيد النجار إلى العلم الحضاريّ المنشود في كتابه، وذكر أنّ العلم بالدين يتأسس على العلم بمصدره المتمثل في نصوص الوحي قرآناً وحديثاً.. وليس المقصود بالعلم بالدين ذلك العلم التخصصيّ الدقيق الذي يقوم عليه نخبة قليلة من العلماء. وأما العلم بالكون، فحدّد المقصود به بأنّه العلم بالمادة الكونية المبثوثة في العالم من حيث تركيبها في أجناسها وأصنافها، وفي عناصرها الأولى المتكونة منها، والعلم بها في وجوه تصاريفها وانقلاباتها ومختلف استحالاتها في أوضاعها. وأما العلم بالناس، فإنّ المراد به في نظره العلم بالإنسان المطلق من حيث طبيعته في التركيب، ومن حيث قواه وقدرته، ومن حيث مكمن الضعف فيه ومكامن القوة، ومن حيث مداخله النفسية والفكريّة التي منها يكون الإقناع والاستمالة، وهو يشمل العلم بالقوانين والسنن الاجتماعيّة التي تحكم المجتمع الإنساني في أسباب قوته وضعفه وازدهاره وانحداره واستمراره وانقراضه، وذلك في مجالات القيم والأخلاق والاقتصاد والتعمير. انظر:
- النجار، **فقه التحضر الإسلامي**، مرجع سابق، ج١، ص٩٤-١٠١. وقد حدّد الدكتور النجار المراد بما سمّاه بشهادة العلم، وواضح فيه ميله إلى عدم ربط هذا العلم بالتخصصات العلمية الحالية، وإنّنا نرى خلاف ذلك اعتبارًا بأنّ الأمة الراغبة في التحضر والترقي ينبغي أن يكون فيها جمع من المتخصصين في هذه العلوم ليسهم كل واحد منهم في مجاله بما تحتاج إليه مسيرة التحضر والترقي. وعليه، فإنّ نظرتنا إلى العلم في هذا المقام نظرة كليّة تتجاوز المعلومات والمعارف الجزئيّة إلى التخصص في العلوم والمعارف!

الحسير- الذي قد لا يحسنه، أو لا يختلف فيه كثيراً عمن يتلقى عنه، وبذلك يساهم في فصل الدين وعزله عن الحياة.

إنّ هذا الفهم الحضاريّ لمكانة العلوم والمعارف المختلفة يتطلب "إعادة النظر في فقه فروض الكفاية، وتصويب مفهومها الذي تشبع بالكثير من عقليّة التخلف والتقليد والتوارث الاجتماعيّ، حتى أخرجت من ساحة الفقه والحياة، واقتصرت على مفهومها على حالات الوفاة وتشييع الجنائز... ذلك أنّ إشاعة التخصص، وتغيير شبكة العلاقات الاجتماعيّة سوف يقتضي تقسيم العمل، ويؤكّد أهمية التكامل الحضاريّ، ويؤدّي إلى التحول إلى العمل المؤسّسيّ الذي تتوافر له كل الاختصاصات المطلوبة، ويتخلص من الرجل المؤسّسة أو الصورة المؤسّسة التي تكون في خدمة الرجل، ليصبح الرجل في خدمة المؤسّسة... وما لم ندرك أهميّة التخصّص، وما يؤدّي إليه من تقسيم العمل أو إتقانه وإبداعه، فإنّ الدعوة إلى العمل المؤسّسيّ تبقى محاولة لاستنبات البذور في الهواء."[٣٣]

ومقتضى هذا أنّ الأمم الراغبة في الشهود الحضاريّ، والإمكان الحضاريّ لا بدّ لها من التمكن العميق من هذه العلوم بدرجات متقاربة، إذ إنّ كل علم منها يسهم بقدر في بناء الحضارة والحفاظ عليها. كما أنّ غياب أيّ منها، سيؤدي إلى تعثر تحقيق الشهود الحضاريّ، ويكفي للمرء النظر في الحضارات الآفلة، فسيجدنّ اختلال نظرها إلى هذه العلوم أحد أهمّ أسباب أفولها.

وعليه، فإذا أرادت الأمة أن تستأنف دورها الحضاريّ، وتستعيد عافيتها الحضاريّة، فلا بدّ لها من استئناف دورها الرياديّ، واستعادة مكانتها القياديّة في هذه العلوم والمعارف المختلفة، ولا بدّ لها أن تغدو أمّة منتجة أو مشاركة في إنتاجها على أقل تقديرٍ، ولن ينفعها التشبث بالمسكّنات التي تكتفي بالقول بأنّ الحضارات تحكمها قوانين وسنن، وبدلا من ذلك لا بدّ لها من التمكن في تلكم العلوم والمعارف التي تحيط

---

[٣٣] حسنة، **الوراثة الحضاريّة**، مرجع سابق، ص٥٧-٥٨ باختصار.

بتلك السنن، وتبرز فاعليّتها، وعوارضها، وتوفّر الإرادة والقدرة على مدافعتها بسنن أخرى، فضلا عن ضرورة قراءة أمراض الحضارة، ومعرفة أسبابها، ونتائجها، وكيفية معالجتها. إنّ الاكتفاء بإطلاق الشعارات والتقريرات لن يغيّر من حالة الانسحاب الحضاريّ التي تعيش فيها الأمة منذ عقود، بل لعلّ ذلك زاد حالة الاستنقاع الحضاريّ، لأنّه يقضي على القلق الحضاريّ الذي يشكّل المهماز والمحرّض لكل إنجاز ووراثة حضاريّة[٣٤]

وأما بالنسبة للعمل الصالح الذي يتوقف على صيرورته مبدأ لا ينازع في وجوبه على كل قادر في المجتمع، فقد سبق أن أوضحنا وضوحا شديدًا بأنّ المراد بالعمل الصالح هو كلّ عمل يعود بالنفع العميم، والخير الكثير على الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة.

ويعني هذا أنّ العمل الصالح الذي وردت الإشارة إليه في أكثر من ثمانين آية مقرونة بالإيمان والتقوى، لا يقصد به -بأي حال من الأحوال- العبادات المحضة دون سواها، كما لا يقصد به التبرعات المحدودة فحسب، بل يقصد بها جميع الأعمال والصناعات التي يحتاج إليها المجتمع في جميع مراحل الحياة. ولهذا، فليس من عجب أن يقترن كل من الإيمان والتقوى دوما وأبدًا بالعمل الصالح، وليس من غريب أيضا أن يعدّ الإسلام العمل -والحال كذلك- شأناً مقدّساً يثاب فاعله، ويعاقب تاركه شرعا، بل يجبر العاطل عن العمل ويعزّر شرعاً. فالعمل الصالح شرط أساسي لتجاوز اليأس الحضاريّ، والخضوع لإملاءات الحضارات الغالبة وابتلاءاتها.

وأما بالنسبة لمبدأ التخطيط الحضاريّ الرشيد، فإنّنا نروم به ذلك "التصور المنتظم لمجموعة العمليات المتناسقة والهادفة إلى تحقيق إنسانية الإنسان، وسعادته وفق الإمكانات والموارد المتاحة."[٣٥] وهذا التخطيط مبدأ ضروريّ لا بدّ من الانطلاق منه

---

[٣٤] حسنة، **الوراثة الحضاريّة**، مرجع سابق، ص٢٨.

[٣٥] بكار، عبد الكريم. **من أجل انطلاقة حضاريّة شاملة**، دمشق: دار القلم، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ص٢٣ باختصار.

لضمان تحقيق شهود حضاريّ، أو استعادة عافية حضاريّة، فالتخطيط الرشيد هو الذي يتمّ من خلال الترتيب بين الأولويّات، والضروريّات والحاجيّات والتحسينيّات الحضاريّة. كما يتم من خلال استشراف المستقبل، والتخطيط له، والتخفيف من غلواء الحديث المفرط عن منجزات الآباء والأجداد، ذلك لأنّ المجتمعات التي تُكثر الحديث عن ماضيها، لا شكّ أنها مجتمعات تعيش حالة شيخوخة وركود حضاريّ، وهي أشبه بالإنسان في آخر حياته، فإنّه يكثر الحديث عن ماضيه خلافاً للشباب الذي يتطلع إلى المستقبل، ويكثر الحديث عنه وعمّا يحمله بين طياته من أفراح وأتراح.

على أنّه من الجدير تقريره أنّ التخطيط الحضاريّ المنشود لا يتوقف عند التخطيط للجانب الاقتصاديّ التنمويّ كما يتبادر ذلك إلى الأذهان، ولكنّه يشمل التخطيط لكافة جوانب الحياة بما فيه الجانب الاقتصاديّ والتنمويّ.

إنّ حلم الأمة باستعادة إمكانها الحضاريّ، أو تحقيق وراثة حضاريّة لا يمكن له أن يتحقق دون تخطيط لحسن الاستفادة من الطاقات العلميّة والفكريّة المعطّلة في كثير من أنحاء العالم الإسلاميّ، ودون احترام النظام والوقت والقوانين، وما لم تصبح الشفافيّة والوضوح سلوكاً يلتزم به الكبير والصغير، والرفيع والوضيع، والحاكم والمحكوم.

وأما بالنسبة للالتزام الرصين بالنظام، فإنّ ذلك هو صمّام الأمر كلّه، والمبدأ الأسدّ الذي يتوقف على الالتزام به بناء الحضارات والحفاظ عليها، فإذا كان العمل الصالح في الحسّ الإسلاميّ مبدأ مقدّساً، وكان التخطيط الرشيد هو الآخر مبدأ ضروريّا، فإنّ تحقيق كلا هذين المبدأين وغيرهما من المبادئ الحضاريّة، يتوقف على احترام النظام في كل شأن من الشؤون الحضاريّة، فبالنظام تسود الأمم، وتخطط لمستقبلها، وبه تتجنب الأمم الهفوات والزلات والأخطاء في قراراتها وتطلعاتها وبرامجها ومشاريعها، بل بالنظام تتضح الرؤية والرسالة وخطة العمل التي تسعى الدول إلى تحقيقها وتطبيقها في واقعهم، وبه أيضا يتم التفريق بين الأولويات من المشاريع والبرامج، وبالنظام تكون ثمة منهجيّة في التفكير والعمل والتنفيذ، ويصبح الوقت ذا قيمة ومفصلاً هامّاً في حسن توظيف القدرات والإمكانات.

ومن المشاهد اليوم أنّ غياب الإحساس الصادق بالنظام، والالتزام الصارم الرصين به، وضعف احترامه يعدّ أحد العوامل الكبرى التي أدّت إلى أفول الحضارة الإسلاميّة وانسحابها، كما أنّ الواقع الهامشي والمتخلف الذي تعيش فيه اليوم العديد من الدول الموسومة بالدول النامية، يرجع إلى الفوضى العارمة التي تغشى الحياة الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة؛ إذ إنّ احترام القوانين والالتزام بالأنظمة واللوائح يعدّ سلوكاً غير مألوف، ما جعل للفساد الإداري والماليّ والسياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ رواجاً وحضوراً غير منكورين في سائر الأنحاء.

وأما الانفتاح على الآخر، والاعتراف بحقّه في الوجود والحياة، فإنّ ذلك يعدّ من المبادئ الحضاريّة المهمة اعتباراً أنّ الآخر الذي يقود اليوم حضارة، كان بالأمس تابعًا لأصحاب الحضارة الآفلة، فقد تعلم ذلك الآخر من الأمّة يوم أن كانت قائدة حضارة، كما التحق الآخر بجامعات الأمة ومؤسّساتها التعليميّة قروناً عديدة، واستفاد من علوم الأمة ومعارفها، ثم استطاع بعد ذلك بناء حضارته، والاستئثار بالشهود الحضاريّ دون سواه. وعليه، فإذا أرادت الأمة اليوم أن تستعيد عافيتها الحضاريّة، وتسترجع مجدها الفكريّ ومكانتها العلميّة، فإنّه لا بدّ لها من الاعتراف بالآخر الغالب المتمكِّن، ولا بدّ لها من الانفتاح على كل نافع لديه، والترحيب بالتعاون معه في المشتركات الإنسانيّة والمنجزات الحضاريّة المتراكمة.

إنّه ليس من الإسلام في شيء الانغلاق على الذات، وليس من المروءة استمراء الافتخار والاعتزاز بمنجزات الآباء والأجداد، دون تكوين منجز أو مجد يمكن للأجيال الصاعدة الاعتزاز به. وليس من الإسلام في شيء التقليل المبالغ والاستخفاف المستعلي بشأن الآخر وإمكاناته وإنجازاته الحضاريّة، فليس من الوارد أن تتمكن الأمة اليوم من استعادة عافيتها الحضاريّة ما لم تنفتح على الآخر، وتبتعد عن إقصائه، أو إلغائه، سواء على مستوى الفكر أم على مستوى العمل، فأيّ تفكير "بدور حضاريّ للأمّة في عالم اليوم أو عالم الغد، لا بدّ من أن يضع في اعتباره معرفة الآخر والإحاطة به: عقيدته، وثقافته، وفلسفته عن الحياة، وتاريخه، وواقعه، ومشكلاته، أو أزماته التي يعاني منها،

وإدارك أسبابها، وعلى الأخص إذا كان يقود الحضارة الغالبة التي نعيش ثمراتها، وتنعكس علينا آثارها، وأزماتها، وأمراضها بشكل أو بآخر. هذه المعرفة بشكل عام هي السبيل الصحيح للتعامل مع الآخر أخذاً وعطاءً، تأثراً وتأثيرًا... فثورات الاتصالات والإعلام التي تمكن وتمهد للوصول إلى مرحلة العولمة، تجعل ذلك واقعاً ضمن إطار الضرورات الحضاريّة، أو الفروض الحضاريّة... ولا نرى أنفسنا بحاجة إلى الدخول لغرفة الانتظار المكتظة لنزيدها رقماً لا قيمة له في التربص، ونرقب سقوط حضارة الآخر لحسابنا، أو لسواد أعيننا... حتى ولو لم نتوفر على أدنى شروط الوراثة الحضاريّة. هذا البعد من الاعتراف بالآخر، وطلب الحوار معه من مواقع متساوية، والاعتراف بما يمتلك من الفضائل والإيجابيات. يمنح آفاقاً وإمكانات حضاريّة تؤهّل الأمة –ولو في مستوى إسلامها وعصرها– للقيام بدور حضاريّ غائب أو مفقود على مستوى الذات والآخر. ولا شك أنّ فهم الآخر لا يتأتى بدون تخصص في المجالات المتعددة لتؤدى الشهادة الحضاريّة على وجهها السليم، حيث لا ينفع مع الحضارة المكث والانتظار لسقوطها بسبب أمراضها، ولا حتى بالتأبي عن دخول غرفة الانتظار، والاستعاضة عنها برجم الحضارة دون أن ندري أنّنا بهذا الرجم والرفض نصيب أنفسنا أيضا."[٣٦]

وعلى العموم، إنّ ثمة ضرورة في الاعتداد بهذا المبدأ، والمبادئ السابقة، وذلك سعياً إلى القضاء على ما يموج الساحة الإسلاميّة المعاصرة من جهود فكريّة متطرفة لا تقدّس العمل، ولا تعتدّ بالتخطيط الرشيد والانضباط، ولا تأبه باحترام النظام، وتقلّل –بصورة سافرة– من شأن المشترك الإنسانيّ، وتدعو –بصورة مباشرة وغير مباشرة– إلى إقصاء الآخر وإلغائه. فهذه الجهود الفكريّة والعمليّة يجب النظر إليها بوصفها جهودًا مشبوهة متعارضة لمقررات الشرع وتعاليمه الوافية، كما يجب مكافحتها، وإيقافها بشتى الطرق الممكنة، فمستقبل الأمة الحضاريّ مرهون بمدى تغلبها على تلك

[٣٦] المرجع السابق، ص٥٠-٥١ باختصار وتصرف.

الأفكار والممارسات التي تحول دون تحقيق أي شهود حضاريّ مرتقب للأمة في المرحلة الراهنة من تاريخ البشريّة.

وصفوة القول، لا بدّ للأمة أن تعزّز وعي أبنائها بالقيم والمبادئ الحضاريّة التي أوسعناها جانب التفصيل والتحرير، ولا بدّ للأمّة من تعهد تلك القيم والمبادئ بالتحقيق والتحرير والضبط والتأصيل، ويوم أن تلتزم الأمة وتتمكن منها، فإنّ شهودها الحضاريّ كائن ولا محال، كما أنّ ريادتها للبشرية ستعود كما كانت بعزّ عزيز أو بذلّ ذليل، والله غالب على أمره، ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون!

خاتمة:

التزاماً بسنن الأكاديميين في تضمينهم الخاتمة أهمّ النتائج التي يتوصلون إليها في دراساتهم، أراني متبعا هذا السنن الحميد، فأودع في هذه الخاتمة أهم نتائج الدراسة، وذلك في النقاط التالية:

١. لا محظور نقلاً وعقلاً في استخدام مصطلح الإسلام الحضاريّ للدلالة على ذلك المشروع التنمويّ والنهضويّ الشامل والمتوازن الذي تسعى دولة ماليزيا إلى تحقيقه وصيرورته نموذجا يحتذى به، لاستعادة ذلك الدور الريادي والقياديّ الذي كان ذات يوم للأمة الإسلاميّة في أرجاء المعمورة.

٢. إنّ وصف الحضاريّ للإسلام لا يرتد إلى حقيقة الإسلام أو مبادئه وأحكامه، وإنّما يرتدّ -في نظرنا- إلى ذلك الفهم الذي يروم تمثّل تلك القيم والمبادئ التي تبنى عليها الحضارات، ولذلك، فإنّ هذا الوصف يعدّ من قبيل اللقب[٣٧] الذي ليس له

[٣٧] يراد بمفهوم اللقب عند عامة الأصوليّين تعليق الحكم بالاسم العلم، أو اسم نوع، فلا يدل ذلك على نفي الحكم عمّا عداه عند محقّقي الأصوليّة. قال إمام الحرمين مؤكّداً هذا الأمر ومشيراً إلى شذوذ الإمام الدقّاق عن عامّة الأصوليّين في هذه المسألة: "وقد سفّه الأصوليّون الدقّاق ومن قال بمقالته، وقالوا: هذا خروج عن حكم اللسان، فإن من قال: رأيت زيداً لم يقتض أنّه لم ير غيره قطعاً، ولإجماع العلماء على جواز التعليل والقياس، فهو يقتضي أن تخصيص الربا بالاسم لا يدل على نفيه عما عداه، ولو قلنا به بطل القياس." انظر:
- الزركشي، بدر الدين محمد. **البحر المحيط في أصول الفقه**، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ج٤، ص٢٤ وما بعدها.

مفهوم عند عامّة المحقّقين من أهل العلم بالأصول، وهو أشبه بقولنا إنّ محمّدًا رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فإنّ هذا لا ينفي بأيّ حالٍ من الأحوال أن يكون المسيح وقبله سيدنا موسى وإبراهيم -عليهم وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم- رسلا لله جلّ جلاله، ما يعني أنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ لا يعني وجود إسلام غير حضاريّ.

٣. ثمة حاجة إلى تجاوز حالة التوجس والتخوف من المصطلحات المستجدة والمفاهيم المتجددة للمصطلحات القديمة، فالتجديد الرشيد لما بلي من الأفكار والآراء والمصطلحات والتحديث الرصين لما جارت عليه الأيام من المعاني والمقاصد، يعدّان مبدأين شرعيّين لا يصحّ العدول عنهما نزولا عند رغبة المتوجسين والمتخوفين من كل جديد سواء أكان مفيدا أم مبيدًا، بل لا بدّ من استحضار سنة البقاء للأنفع من الأفكار، وسنة الزوال لما كان منها زبدًا جفاء. وبناءً عليه، فإنّ ما يورده المعترضون على مصطلح الإسلام الحضاريّ من إشكالات واستشكالات يزول كلها عند التأمل في الظروف الفكريّة والواقعيّة، التي دفعت بهذا المصطلح إلى الظهور والبروز في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة.

٤. إنّه من نافلة القول إنّ الأمّة الإسلاميّة تعيش منذ قرون انسحاباً حضاريّاً، ونتيجة لطول الغياب الحضاريّ يوشك أن يغدو الحديث عن منجزات الحضارة الإسلاميّة لدى الأجيال الصاعدة ضربا من ضروب الأساطير، التي تلوكها ألسن القصّاص والمتسامرين، اعتبارًا بأنّ النظر في واقع الأمة يجعل المرء يتساءل بمرارة شديدة عن أسباب أفول تلك الحضارة التي بناها الأجداد قروناً مديدة. ولذلك، فإنّه من الأمر الفكريّ المحتوم اليوم أن يكون ثمة تكثيفٌ وتعزيز للوعي بالبعد الحضاريّ لقيم الإسلام ومبادئه وأحكامه، وإبراز ذلك البعد مشفوعاً بسبل استعادة تلك الحضارة التي كانت الأمة تقودها، وتنفع بها العباد والبلاد. ومن ثمّ، فإنّ مصطلح الإسلام الحضاريّ يصبّ في هذا الإطار التوعويّ التثقيفيّ التنويريّ الضروريّ الآني!

٥. إنّه من غير المنكور أنّ هنالك فهماً حضاريّاً وآخر غير حضاريّ للقيم والمبادئ التي تبنى عليها الحضارات، ويكون الفهم حضاريّا إذا أمكن الأمّة من بناء حضارة مستندة إلى تلك المعاني السامية التي تدلّ عليها تلك القيم والمبادئ، وأما الفهم غير الحضاريّ، فإنّه فهم يزيد الأمة انسحاباً حضاريّاً وتخلفاً ماديّاً ومعنويّاً على كافة الأصعدة، ويتجلى ذلك الفهم غير الحضاريّ في أن تغدو نظرة أبناء الأمة إلى القيم والمبادئ الحضاريّة نظرة شكليّة ضيّقة متحجرة، تُعنى بالقشور والجزئيّات، وتتجاوز الاعتداد بالمقاصد والكليّات التي تدل عليها تلك القيم والمبادئ. وعليه، فإنّ الأمة اليوم بأمس الحاجة إلى ذلك الفهم الحضاريّ لقيم الإسلام ومبادئه؛ أملاً في استعادة حضارة أسعدت الإنسان والإنسانيّة والكون كلّه.

٦. استعرضنا في الدراسة أهمّ المبادئ والأسس التي يقوم عليها مشروع الإسلام الحضاريّ في الواقع الماليزيّ، وتجلّى لنا من خلال الاستعراض وجود ثغرات في تلك المبادئ، ولا سيما في عدم إشارتها إلى تلك الأسس المنطقية الجامعة بين المبادئ التي ذكرها المشروع. كما أنّ منظّري المشروع لم يفرّقوا بين القيم الحضاريّة والمبادئ الحضاريّة، والحال أنّ بينهما فروقاً دقيقة، من أهمّها أن القيم الحضاريّة مرجعيّات كليّة ثابتة لا يعتريها تغير أو تبدل أو تحول، وأما المبادئ الحضاريّة، فإنّها قواعد كليّة تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال، وتتسم بالمرونة والسعة خلافاً للقيم الحضارية التي تتسم بالثبات والاستقرار والديمومة.

٧. تجاوز مهندسو المشروع عددًا من القيم الحضاريّة المهمّة، والمبادئ الحضاريّة التي لا يمكن بناء حضارة أو استعادتها دونها، ومن أهمّ القيم الحضاريّة التي لم يرد لها ذكر في المشروع: الرحمة، والسماحة، والاعتدال (الوسطيّة)، وأما المبادئ الحضاريّة التي استغفلها المشروع، فتتمثل في العمل، والنظام، والتخطيط الرشيد، ومعرفة الآخر والاعتراف به. فهذه القيم والمبادئ لا بدّ من الاعتداد بها عند الحديث عن البعد الحضاريّ لتعاليم الإسلام، وذلك بوصفها قيما تعبّر عن روح الحضارات وجوهرها ومقصدها، وبوصفها مبادئ يتوقف على وجودها قيام الحضارات أو استعادتها.

٨. خلصنا في الدراسة إلى أنّ استعادة العافية الحضاريّة، والإمكان الحضاريّ، والشهود الحضاريّ يتوقف كلّ أولئك على حسن تمثّل الأمة وتعزيز وعي أبنائها بجملة من القيم الحضاريّة والمبادئ الحضاريّة، وتتمثّل تلك القيم في الإيمان والتقوى، والعدالة والأمانة، والرحمة، والسماحة، والاعتدال. وأما المبادئ الحضاريّة، فإنّها تتمثّل في العلم الشامل المتمحور حول العلم بالدين، والعلم بالطبيعة والكون بمستجداته وتطوراته، والعلم بالواقع والحياة، والعمل الصالح، والتخطيط الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، والتوازن والشمول، والانفتاح الحكيم على الآخر والاعتراف به.

فهذه المبادئ تمثّل الأسس والقواعد التي يمكن أن تبنى عليها الحضارات، وأن يعاد من خلالها بناء الحضارات الآفلة الغائبة.

وأخيرًا: إنّ الأساس المنطقيّ لانتقائنا لتلك القيم والمبادئ يعود إلى تلك الرابطة القويّة بين القيم المذكورة من حيث كونها قيماً أخلاقيّة ومتكاملة ومتداخلة في بعض الأحيان، مما يجعل الفصل بينها تعسفاً واعتسافاً، وكذلك الحال في المبادئ الحضاريّة، فإنّها هي الأخرى متكاملة ومترابطة، فالعلم والعمل يتكاملان، وكذلك يتكامل التوازن والانفتاح، وأما التخطيط الرشيد، والالتزام الرصين بالنظام، فإنّهما يتكاملان ويتداخلان، ولذلك، فقد رأينا ضرورة ذكر هذه المبادئ المتكاملة والمتداخلة.